

Distr.: General  
13 December 2019  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييم أعمال مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠١٨ خلال فترة رئاسة السويد للمجلس (انظر المرفق). وقد أعدت التقييم البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة. ومع أنه جرت استشارة أعضاء آخرين في المجلس، ينبغي ألا ينظر إلى هذا التقييم باعتباره يمثل آراء المجلس. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أولوف سكوغ  
السفير فوق العادة والمفوض  
الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة السويد للمجلس (تموز/يوليه ٢٠١٨)

### مقدمة

خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن ١٧ جلسة علنية و ١٣ مشاورة من مشاورات المجلس بكامل هيئته وجلسة خاصة واحدة. وخلال المشاورات المغلقة، نوقشت ثلاثة بنود إضافية في إطار البند المعنون "مسائل أخرى".

واتخذ المجلس خمسة قرارات ووافق على بيانين رئاسيين وأصدر سبعة بيانات صحفية.

وشملت الجلسات العلنية مناقشتين مفتوحتين. ففي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بعنوان "الأطفال والنزاع المسلح: حماية الأطفال اليوم تمنع نشوب النزاعات غدا" ترأسها رئيس وزراء السويد، ستيفان لوفين. وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشته المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ووفقاً للممارسات التي تتبعها المنظمة، استهلّت السويد رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس في ذلك الشهر، الذي اعتمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في ٢ تموز/يوليه.

### الحالة في الشرق الأوسط

#### الجمهورية العربية السورية

##### الأسلحة الكيميائية

في ٣ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدّمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، عن طريق التداول بالفيديو.

وأفادت الممثلة السامية في إحاطتها بأنه تم إحراز بعض التقدم، حيث تم تدمير المرفقين المتبقيين من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. ورغم أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتحقق بعد من ذلك التدمير، فإنها ترحب بهذا التطور. غير أنها أعربت عن أسفها لعدم إحراز أي تقدم في حل المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان الأولي المقدم من الجمهورية العربية السورية. ولذلك لا يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً. وأشارت إلى أن بعثات تفصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل أنشطتها وأصدرت تقريراً بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧. ولا يزال التحقيق مستمراً في الادعاءات المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. واختتمت كلامها بالإشارة إلى أن الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي عقدت في لاهاي في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه قد اعتمدت قراراً.

وفي المداخلات التي تلت ذلك، أدان أعضاء المجلس استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ورحبوا بالتقدم المحرز في تدمير مرفقي الإنتاج المتبقيين، رهنا بالتحقق من جانب منظمة

حظر الأسلحة الكيميائية. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء المسائل المتعلقة المتصلة بالإعلان السوري ودعوا إلى زيادة التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية لحلها. وأعرب أعضاء المجلس عن آراء مختلفة بشأن نتائج مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعقود في لاهاي يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه. وفي حين رحب بعض الأعضاء بالقرار المتخذ، أعرب آخرون عن تحفظاتهم بشأن توافقه مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعن قلقهم من أنه قد يؤدي إلى تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبالتالي تعريض دورها التقني للخطر. وشدد عدة أعضاء على الحاجة إلى ضمان مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وإلى مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب. وأكد عدة أعضاء ضرورة أن يتفق المجلس على استجابة موحدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

#### الحالة السياسية

في ٢٥ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، عن طريق التداول بالفيديو من جنيف، عن آخر التطورات قبل اجتماع الدول الضامنة لمسار أستانا المزمع عقده في سوتشي، الاتحاد الروسي، في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه.

وقدم المبعوث الخاص في إحاطته لمحمة عامة شاملة عن آخر التطورات على أرض الواقع وشدد على ضرورة تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة للعملية السياسية. وحذر من خطر التوترات الإقليمية وشدد على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة المحتجزين وضرورة إحراز تقدم. كما تطرق إلى مسألة عودة اللاجئين والنازحين. وتناول كذلك مسألة إنشاء لجنة دستورية يقودها السوريون ويملكون زمامها، بتيسير من الأمم المتحدة، في إطار عملية جنيف ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتناول موضوع تشكيل اللجنة الدستورية، وفقا للمعايير المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والبيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري، فضلا عن مجموعة من القضايا الأخرى المتعلقة بتشكيل وعمل اللجنة الدستورية المقترح إنشاؤها. وشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم، بما يتيح تشكيل اللجنة قبل الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وفي المداخلات التي تلت ذلك، أكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم الكامل للدور القيادي الذي يقوم به المبعوث الخاص في تيسير التوصل إلى حل سياسي دائم وقابل للاستمرار للنزاع السوري، وأعادوا تأكيد التزامهم القوي بالعملية السياسية التي تقودها سوريا وتيسرها الأمم المتحدة تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما أهابوا بالأطراف السورية أن تتحاور بصورة بناءة وبحسن نية ودون شروط مسبقة مع المبعوث الخاص فيما يتعلق باللجنة الدستورية. وشدد أعضاء المجلس أيضاً على أهمية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية.

وكرر العديد من أعضاء المجلس الإعراب عن تأييدهم الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل الإسراع بإنشاء لجنة دستورية تمثيلية، بما في ذلك المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التصعيد العسكري على أرض الواقع، ولا سيما في جنوب غرب الجمهورية العربية السورية، وشددوا على ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية للعملية السياسية، بما في ذلك احترام مناطق تخفيف التوتر. كما حذر بعض الأعضاء من خطر التصعيد العسكري في محافظة إدلب.

وشدد عدد من أعضاء المجلس على أهمية مكافحة الإرهاب وفقا لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، وأدانوا بشدة الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في محافظة السويداء في وقت سابق من اليوم نفسه.

وكرر بعض أعضاء المجلس تأكيد الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق واحترام القانون الدولي الإنساني. وشدد البعض على عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، في حين شدد آخرون على وجوب أن تكون تلك العودة آمنة وكريمة وطوعية.

واتفق أعضاء المجلس على عناصر البيان الذي سيُدلى به إلى الصحافة عقب رفع الجلسة.

#### الحالة الإنسانية

في ٥ تموز/يوليه، ناقشت الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" بناء على طلب الدولتين المشتركتين في الصياغة، السويد والكويت. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها مدير العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جون غينغ، عن تدهور الحالة الإنسانية الناجم عن تصعيد عسكري أخير في جنوب غرب الجمهورية العربية السورية.

وأفاد مدير العمليات بأن الحالة في جنوب غرب البلد استمرت في التدهور منذ الإحاطة التي قدمت إلى المجلس في ٢٧ حزيران/يونيه، مع تكثف الهجمات على طول الحدود بين الأردن والجمهورية العربية السورية، وحدثت زيادة كبيرة في عدد النازحين.

وشدد العديد من أعضاء المجلس على ضرورة وقف التصعيد ودعوا الأطراف إلى خفض مستويات العنف، في حين أقر آخرون بضرورة مواصلة مكافحة الجماعات الإرهابية. وشدد معظم أعضاء المجلس على ضرورة حماية المدنيين، واحترام القانون الدولي الإنساني، والحد من حالة الضعف التي يعيشها المشردون داخليا، والحاجة إلى استئناف عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على المستشفيات والمرافق الطبية.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا. ودعا وكيل الأمين العام إلى أن يكون ضمان احترام حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها في صميم جميع الجهود. ثم قدم إلى المجلس إحاطة بالمستجدات عن الحالة الإنسانية والاستجابة الإنسانية في جنوب الجمهورية العربية السورية، حيث أعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء النازحين البالغ عددهم ١١٠.٠٠٠ شخص في القنيطرة، الذين يتعذر على الأمم المتحدة الوصول إليهم. كما أطلع المجلس على الحالة والاستجابة الإنسانية في إدلب وشرق الغوطة وعفرين والرقعة ودير الزور وركبان، وإجلاء السكان المحاصرين في الفوعة وكفريا. وأعرب عن قلقه إزاء تزايد الاحتياجات في الوقت الذي لا يزال فيه نداء الأمم المتحدة من أجل الجمهورية العربية السورية يعاني من نقص كبير في التمويل. وسلط الضوء على الحاجة إلى الحفاظ

على ثقة المانحين وشدد على أن قدرة الأمم المتحدة على إجراء تقييم مستقل للاحتياجات وتحديد أولويات الاستجابات أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذه الغاية، وأن إيصال المساعدات الإنسانية أمر لازم. وقال إن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بالعمل مع السلطات السورية من أجل تحقيق هذه الغاية.

وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إحاطة إلى المجلس بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال التي تحققت منها وأبلغت عنها آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية. وأكدت أن الأطفال يتضررون بصورة غير متناسبة من النزاع في البلد. فخلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، كانت هناك زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في تجنيد الأطفال واستخدامهم وزيادة بنسبة ٣٤٨ في المائة في القتل والتشويه، مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٧. وكنتا النسبتين. ويمثل مجموع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الربع الأول زيادة بنسبة ١٠٩ في المائة عن تلك المرتكبة في الربع الأخير من عام ٢٠١٧. كما تطرقت الممثلة الخاصة إلى العنف الجنسي ضد الأطفال والهجمات التي تؤثر على المدارس، وأبلغت المجلس بأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية سيصدر في الأشهر القليلة المقبلة. أشهر. وشجّع مجلس الأمن على بذل كل ما في وسعه للضغط على الأطراف لكي تمتثل للالتزامات بموجب القانون الدولي. وأهابت الممثلة الخاصة بالأطراف أن تتخذ إجراءات فورية لمنع وقوع إصابات بين الأطفال أثناء تنفيذ أعمال عدائية، وذكرت أنه يجب أن تتاح للأطفال المتضررين من النزاع إمكانية الاستفادة من برامج الحماية التي تهدف إلى تلبية احتياجاتهم ضمن نهج متكامل وشامل، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ٢٤٢٧ (٢٠١٨). كما شجّع المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية لتمويل التعليم الجيد.

وفي المداخلات التي تلت ذلك، أعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في الجنوب وفي إدلب. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن آرائهم بشأن عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، والقانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨، وسلامة العاملين في المجال الإنساني، وطريقة عبور الحدود. ودعا كثيرون إلى وقف تصعيد العنف، وزيادة الجهود الرامية إلى تمكين الأمم المتحدة من إيصال المساعدات الإنسانية، وأهمية احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. وركز العديد من أعضاء المجلس أيضا على الحالة الإنسانية للأطفال في الجمهورية العربية السورية، وسلطوا الضوء على جوانب مختلفة مثل الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، والشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، والهجمات على المدارس، وكثرة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وإعادة إدماج الأطفال، والصحة العقلية للأطفال، وأجزاء مختلفة من القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

### الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)

في ٥ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في اليمن، استمع فيها أعضاء المجلس إلى إحاطتين عن طريق التداول بالفيديو قدمهما المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، ومدير العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وقدم المبعوث الخاص إلى المجلس إحاطة بالمستجدات عن جهوده الرامية إلى استئناف عملية السلام في اليمن. وقدم تقريرا عن زيارته الأخيرة إلى اليمن والمنطقة والمناقشات التي جرت مع الأطراف بشأن مقترحاته للتوصل إلى اتفاق بشأن مدينة الحديدة - مع إمكانية اضطلاع الأمم المتحدة بدور -

واستئناف المفاوضات السياسية على نطاق أوسع. وذكر أنه يشعر بالتفاؤل لأن التحالف أوقف هجومه على الحديدة، وأكد أنه كانت ستترب على ذلك الهجوم عواقب كارثية لو نفذ، وشدد على أهمية استمرار مشاركة المجلس، حتى يتحقق التأزر بين العمل الدبلوماسي وجهود الوساطة.

وقدم مدير العمليات إلى المجلس إحاطة بالمستجدات عن الحالة الإنسانية الخطيرة في اليمن، التي لا تزال تصنف كأكبر أزمة إنسانية في العالم، وأثر النزاع على السكان المدنيين. وشدد على الحالة في الحديدة، حيث أُجبرت ١٧ ألف أسرة على الفرار من منازلها منذ بداية يونيو/حزيران، يحصل أكثر من نصفها حالياً على مجموعات لوازم الطوارئ من المنظمات الإنسانية. وقال إن ميناءي الحديدة والصليف لا يزالان مفتوحين ويعملان، حيث يتلقيان واردات من الإمدادات الغذائية والطبية وإمدادات الوقود. بيد أنه على الرغم من تحسن الواردات خلال الأشهر الأخيرة، لا تزال القوة الشرائية تتراجع، مما يزيد من محنة السكان المدنيين. كما وجه انتباه المجلس إلى تزايد خطر الإصابة بالكوليرا، ولا سيما في الحديدة، حيث تعد الظروف الصحية والتغذوية من أسوأ الظروف في البلد. وذكر أن أي تصعيد للنزاع يمكن أن يؤدي بسرعة إلى وباء يعرض حياة مئات الآلاف من المدنيين للخطر، وشدد على أهمية تجنب المواجهة العسكرية في الحديدة.

وفي نهاية المشاورات، اتفق الأعضاء على عناصر البيان الذي سيدلى به إلى الصحافة، التي أوجزوا فيها المناقشات وأكدوا فيها من جديد، في جملة أمور، دعمهم الكامل لجهود المبعوث الخاص، وشجعوا جميع الأطراف على التعاون بصورة بناءة مع جهوده الرامية إلى استئناف العملية السياسية، وأكدوا من جديد أن التوصل إلى حل سياسي لا يزال السبيل الوحيد لإنهاء النزاع. وأقروا بأهمية ميناءي الحديدة والصليف وكرروا دعوتهم إلى إبقائهما مفتوحين وعاملين بصورة آمنة بالنظر إلى استمرار الخطر الذي يهدد الحالة الإنسانية الخطيرة. وكرر أعضاء المجلس أيضاً دعوتهم إلى التنفيذ الكامل لقرارات وبيانات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وحثوا جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

## لبنان

في ٢٣ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والحالة في لبنان. وقدمت منسقة الأمم المتحدة الخاصة بالنيابة لشؤون لبنان، بيرنيل داهليز كارديل، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات السياسية في لبنان في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أيار/مايو. وقالت إن عملية تشكيل حكومة أمر معقد ولكن يتعين الانتهاء منها قريباً حتى تتمكن الحكومة الجديدة من البدء في التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها لبنان، بما في ذلك الإصلاحات وبدء العمل على وضع استراتيجية للدفاع الوطني. وأبلغت المنسقة الخاصة بالنيابة المجلس بوقوع انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وحذرت من الخطاب العدائي. وذكرت أن الأطراف تحتاج إلى الدعم لتهيئة بيئة مؤاتية لاتخاذ المزيد من الخطوات صوب التنفيذ الكامل للقرار. ودعت إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي إلى لبنان والفئات الضعيفة من السكان اللبنانيين، وإلى اللاجئيين الفلسطينيين والسوريين، وشددت على أهمية وحدة موقف المجلس بشأن لبنان.

وقدم وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاکروا، إحاطة إلى المجلس ركزت على تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك إجراء الدوريات وعمليات التفتيش والأنشطة

المشتركة مع الجيش اللبناني وعمل الآلية الثلاثية، وعلى تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي بشأن فرقة العمل البحرية والكتيبة النموذجية. كما أطلع وكيل الأمين العام المجلس على القيود المفروضة على حرية تنقل القوة المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتدابير المتخذة للتصدي لها.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم لأنشطة المنسقة الخاصة بالنيابة وللقوة المؤقتة في الاضطلاع بولايتها. كما أعربوا عن أملهم في أن تشكل على وجه السرعة حكومة وحدة وطنية جديدة في لبنان، وعن تطلعهم إلى التجديد المقبل لولاية القوة المؤقتة. وأعربوا عن التزامهم بمتابعة الحالة في لبنان عن كذب، بما في ذلك تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واتفق أعضاء المجلس على عناصر البيان الذي سيدلى به إلى الصحافة عقب رفع الجلسة.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٤ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وشارك منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في تداول بالفيديو من القدس بعد ساعات قليلة من عودته من غزة. وحذر في إحاطته من أن اندلاع نزاع جديد بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة أمر "شبه مؤكد" ما لم يبدأ المجتمع الدولي في العمل فوراً على تخفيف حدة التوترات على أرض الواقع، دون أن يغيب عن باله الهدف الأشمل وهو إحلال السلام الدائم. وأضاف أن إحراز تقدم يقتضي تخفيف حدة التوتر وتحقيق الهدوء في غزة، وتعزيز التنسيق مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر والأمم المتحدة، وتقديم الدعم المالي، مع وضع البعد الإنساني في طليعة جميع الجهود. وعزا إلى الدبلوماسية الوقائية المكثفة التي مارستها الأمم المتحدة ومصر على مدى عطلة نهاية الاسبوع الماضي الفضل في تجنب مواجهة عسكرية جديدة بين إسرائيل وحماس.

وأفاد المنسق الخاص بأن الأمم المتحدة تراقب الحالة عن كثب بعد أن أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه أطلق صاروخين في وقت سابق من اليوم نفسه لإسقاط طائرة مقاتلة سورية، زعم أنها تسللت إلى المجال الجوي الإسرائيلي. وقال إن "هذه الأعمال العدائية تظهر مساراً مقلقاً لمواجهة متزايدة التوتر والخطورة"، ودعا جميع الأطراف إلى التقيد باتفاق فض الاشتباك الموقع بين القوات الإسرائيلية والسورية في ١٩٧٤.

وتكلم المراقب الدائم عن دولة فلسطين، رياض منصور، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، فقال إن إسرائيل تواصل قمعها للفلسطينيين. وأكد أنه "من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على وجه السرعة لمنع وقوع المزيد من الاعتداءات على المدنيين الفلسطينيين" وضمن رفع الحصار الإسرائيلي، ودعا أيضاً إلى توفير تمويل مستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستخفض مساهمتها في ذلك الكيان. وذكر الممثل الدائم لإسرائيل، داني دانون، أن الوقت قد حان لكي يعين مجلس الأمن حماس كمنظمة إرهابية على قدم المساواة مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقال إن السلام في المنطقة، بعد حوالي ١٢ عاماً من استيلاء حماس على غزة، أمر "من نسج الخيال" لأن حماس تعطي للموت قيمة أكبر من تلك التي تعطيها للحياة. كما أشار إلى قيام إسرائيل في ليلة ٢١ إلى ٢٢ تموز/يوليه بإنقاذ متطوعين من ذوي الخوذ البيض من الجمهورية العربية السورية وإسقاط طائرة سورية.

وخلال المناقشة، كرر المتكلمون الإعراب عن تأييدهم لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وتحقيق حل الدولتين، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأدانوا في الوقت نفسه الإرهاب ودعوا إلى ضبط النفس. وكانت الحالة في غزة أيضاً من المواضيع البارزة في مداخلات المتكلمين، حيث دعا البعض إلى إنهاء الإغلاق، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. وشدد كثيرون أيضاً على خطورة الحالة الإنسانية في غزة ودعوا إلى تخفيف القيود. وتناول العديد من المتكلمين مسألة الحالة المالية الحرجة للأونروا والحاجة إلى زيادة الدعم. وحمل بعض المتكلمين إسرائيل مسؤولية تصعيد العنف وحصار غزة.

كما تطرق عدة متكلمين إلى مسائل أخرى تؤثر على الشرق الأوسط، بما في ذلك النزاعات الجارية في الجمهورية العربية السورية واليمن، وتشكيل حكومة جديدة في لبنان، ومستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي.

## أفريقيا

### جنوب السودان

في ٥ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات السلام إحاطة إلى المجلس عن الحالة الأمنية والسياسية في جنوب السودان، على النحو المطلوب في القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨). وبناء على ذلك، قدم وكيل الأمين العام إلى أعضاء المجلس إحاطة بالمستجدات بشأن ما إذا كان قد وقع أي قتال بين أطراف اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبشأن ما إذا كانت الأطراف قد "توصلت إلى اتفاق سياسي تتوفر له مقومات البقاء". وذكر أنه وردت تقارير ذات مصداقية عن وقوع قتال بين أطراف في اتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ٢١ أيار/مايو إلى ٢٧ حزيران/يونيه، وأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وثقت "انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما في وسط وجنوب ولاية الوحدة". وأشار إلى أن دوريات البعثة تعرضت لإطلاق نار مباشر ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشار أيضاً إلى تقارير أشير فيها إلى أنه يجري، في سياق عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إحراز تقدم في المفاوضات الجارية في الخرطوم. وعرض أعضاء المجلس آراء متباينة بشأن كيفية تفسير التطورات الأخيرة وما هي أكثر الطرق فعالية التي يمكن بها للمجلس أن يدعم جهود السلام.

وفي ١٣ تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) بأغلبية تسعة أصوات (بولندا وبيرو والسويد وفرنسا وكوت ديفوار والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة) مقابل لا شيء وامتناع ستة أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي وإثيوبيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والصين وغينيا الاستوائية وكازاخستان). وأعرب المجلس، بموجب أحكام القرار، عن بالغ قلقه إزاء عدم قيام قادة جنوب السودان بوضع حد للأعمال العدائية في البلد، وأدان الانتهاكات المستمرة للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان وما يتصل بذلك من اتفاقات لوقف إطلاق النار. وقرر أن تقوم جميع الدول الأعضاء حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ بمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى جنوب السودان والمواد ذات الصلة أو بيعها أو نقلها إلى جنوب السودان، انطلاقاً من أراضيها أو غيرها، ومنع تقديم التدريب والمساعدة التقنية والمالية فيما يتعلق بالأنشطة والأعتدة

العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، حدد القرار عدة استثناءات من حظر توريد الأسلحة في البلد - بما في ذلك فيما يتعلق بالمواد والأنشطة المتصلة بالأنشطة الإنسانية - وأورد تفاصيل تتعلق بتفتيش الشحنات والبضائع المتجهة إلى جنوب السودان. وقرر أيضا أن يجدد حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ التداير المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، وأدرج في مرفق القرار شخصين إضافيين تنطبق عليهما تلك التداير. وأدلى ممثلو الاتحاد الروسي وإثيوبيا وبولندا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسويد والصين وغينيا الاستوائية وفرنسا وكازاخستان والكويت والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة ببيانات تعليلا لتصويتهم. وتكلم وفد جنوب السودان بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى". وأطلعت أعضاء المجلس على انطباعاتها عن زيارتها لجنوب السودان في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، وسلطت الضوء على بعض النتائج والتوصيات الرئيسية بشأن أنماط واتجاهات العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

### السلام والأمن في أفريقيا

في ١٠ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، جرى فيها التركيز على المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل. وجاءت تلك الجلسة في أعقاب إيفاد بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جنوب السودان وتشاد والنيجر، بقيادة نائبة الأمين العام، أمينة محمد. وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب. وشاركت وزيرة خارجية السويد، مارغو فالستروم، في الجزء من البعثة المتعلقة بتشاد والنيجر، وترأست الاجتماع بصفتها رئيسة مجلس الأمن في تموز/يوليه.

وسلطت نائبة الأمين العام الضوء على ضرورة معالجة التكاليف التي تدفعها النساء والفتيات بسبب النزاعات، والحاجة إلى زيادة إدماج المرأة وتمثيلها ومشاركتها في جميع مجالات المجتمع، والحاجة إلى كفاءة الحيلولة دون أن تصبح البلدان التي تعاني المشاشة حاليا دولا منهارا في المستقبل. وتحدثت أيضا عن الحاجة الملحة إلى تفعيل السياسات والأطر والخطط القائمة بالفعل لدعم بلدان المنطقة.

وأكدت المبعوثة الخاصة أن الإرهاب يشكل تحديا رئيسيا في المنطقة وأن انتشار البطالة، وممارسة زواج الأطفال، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية تشكل أسبابا لتجنيد عناصر الجماعات الإرهابية. ولمواجهة هذه التحديات، يجب تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان - ولا سيما النساء - ويجب أن تكون الوقاية في صميم الجهود المبذولة، ويجب مساعدة المرأة على أن تصبح قوة دافعة للتغيير الاجتماعي. وقالت إنه ينبغي تمكين كل امرأة من أن تقول لا للزواج المبكر وللارتباط بالجماعات المتطرفة وللعيش في فقر.

وأقر أعضاء المجلس، وكذلك مقدمتا الإحاطتين، بأن النساء والفتيات كثيرا ما يتحملن عبئا غير متناسب من الأزمة في منطقة الساحل. وسلموا بأن تمكين النساء والفتيات من أن يصبحن عناصر للتغيير جانب رئيسي من جوانب تحقيق السلام والتنمية والأمن في المنطقة.

وتكلم الممثل الدائم لتشاد بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، فأوجز المبادرات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا، بما في ذلك تخصيص حصة قدرها ٣٠ في المائة للنساء في الحكومة، وحظر الزواج المبكر، وإعطاء الأولوية لتعليم الفتيات ومحو أميتهن.

### جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٣ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/PRST/2018/14).

### السودان وجنوب السودان (دارفور)

في ١٣ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، الذي مدد بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقرر المجلس، بموجب أحكام القرار، أن يخفض القوام الأقصى المأذون به للبعثة على امتداد فترة تجديد الولاية ليصل إلى ما مقداره ٤٠٥٠ فردا، وأذن كذلك بنشر قوة للشرطة لا يتجاوز قوامها ٢٥٠٠ فرد، يشملون فرادى ضباط الشرطة وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة، التي هي أساسية لتنفيذ ولاية العملية المختلطة. وطلب المجلس إلى العملية المختلطة أن توحد النهج الشامل للمنظومة تجاه دارفور، الذي يركز على حفظ السلام ويوفر حولا مستدامة للعوامل المسببة للنزاع، مع نهج البعثة الحالي ذي الشقين، بغية درء الانتكاس وتمكين حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى، من الإعداد لانسحاب العملية المختلطة في نهاية المطاف.

وتكلم ممثل السودان بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت.

### ليبيا

في ١٦ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبها مشاورات مغلقة بشأن الحالة في ليبيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، وإلى إحاطة من الرئيس بالنيابة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، كارل سكاو، الذي قدم تقريرا عن أعمال اللجنة خلال الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨.

وأشار الممثل الخاص إلى الهدوء النسبي الذي ساد ليبيا خلال الأشهر الأولى من السنة، الذي تمكنت الأمم المتحدة من الاستفادة منه في تعزيز تنفيذ خطة عملها المتعلقة بليبيا. ويشمل هذا التقدم دعم الانتخابات المحلية واختتام المرحلة التشاورية من عملية المؤتمر الوطني الليبي، التي كان ربع المشاركين فيها من النساء. ومضى يقول إن الشهرين السابقين تخللتهما للأسف عمل عسكري، على سبيل المثال في درنة ومنطقة الهلال النفطي - استنزف بعض الزخم المكتسب. وقدم وصفا للأحداث الأخيرة في منطقة الهلال النفطي، بدءا بالهجمات على المنشآت النفطية في ١٤ حزيران/يونيه. وقال إنه ما لم يتم التصدي للمسائل الأساسية، مثل توزيع الموارد، فإنه يخشى أن ينهار الاتفاق الأخير الذي وضع حدا لأزمة النفط الفورية. وسلط الضوء على طلب حكومة الوفاق الوطني استعراض المصرف المركزي الليبي الرسمي والمصرف المركزي الشرقي الموازي كخطوة أولى لتحقيق الشفافية في الشؤون المالية لليبيا.

وشدد الممثل الخاص على رغبة الشعب الليبي في إجراء الانتخابات وشدد على ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لإجراء هذه الانتخابات، لا سيما وضع إطار قانوني. وأعرب عن أمله في أن يفي مجلس النواب بمسؤوليته ويصوت على قانون بشأن إجراء استفتاء على الدستور. وقال في ختام كلامه إنه يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، بما في ذلك للمهاجرين واللاجئين، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. وكرر دعوته لجميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً، بما في ذلك باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين.

وتكلم القائم بالأعمال بالنيابة لليبيا، المهدي ص. المجري، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، فوجه الانتباه إلى أهمية تهيئة الظروف المؤاتية لتنظيم الانتخابات. وأعرب عن قلقه إزاء محاولات عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على المنشآت النفطية. ودعا مجلس الأمن إلى المساعدة في زيادة شفافية المؤسسات الاقتصادية الليبية.

واتفق أعضاء المجلس على عناصر البيان الذي سيدلى به إلى الصحافة، التي أوجزوا فيها المناقشات وكرروا، في جملة أمور، تأييدهم لجهود الممثل الخاص وللعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها ويملك زمامها الليبيون، بما في ذلك مواصلة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا والأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية. ورحب الأعضاء بالإعلان عن استئناف المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا عملها بالنيابة عن جميع الليبيين، وشددوا على توقع استمرارها في عملها دون عوائق، وأدانوا الهجمات على البنى التحتية النفطية. وأشاروا إلى الأهمية التي يعلقها الممثل الخاص على زيادة شفافية المؤسسات الاقتصادية الليبية ودعوته إلى تقديم مقترحات مبكرة لتحقيق هذه الغاية، مع مراعاة حوار مع الأطراف الليبية. وأعربوا عن استمرار قلقهم إزاء الحالة الإنسانية، ولا سيما في درنة، ودعوا جميع الأطراف إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني.

### مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في ١٧ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبته مشاورات مغلقة بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقدم الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شيباس، إحاطة إلى المجلس على أساس أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/649).

وقدم الممثل الخاص وصفاً للاتجاهات الإيجابية في المنطقة، بما في ذلك التحولات الديمقراطية ونجاح إجراء الانتخابات. بيد أنه أعرب أيضاً عن قلقه إزاء الحالة الأمنية الحرجة، مع استمرار نشاط الجماعات الإرهابية، وتصاعد العنف بين الرعاة الرحل والمجتمعات الزراعية، واستمرار الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للمساعي الحميدة التي يبذلها المكتب. ورحبوا بالتقدم المحرز مؤخراً في المنطقة، بما في ذلك النجاح في إجراء الانتخابات، ولكنهم لاحظوا أن الحالة الأمنية لا تزال تبعث على القلق الشديد. وسلط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج كلي وتقديم دعم إضافي للمنطقة، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٦ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبشأن لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة، ليلي زروفي، إحاطة إلى المجلس على أساس أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/655).

وقدمت الممثلة الخاصة إلى المجلس إحاطة بالمستجدات عن الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك انعدام الثقة في تلك الأعمال التحضيرية، الذي أعربت عنه المعارضة. وقالت إن تدابير بناء الثقة الرامية التي تهدف إلى إتاحة تكافؤ الفرص لا تزال غير منفذة تنفيذاً كاملاً. كما قدمت وصفاً للحالة الأمنية المتقلبة، التي يمكن أن تصبح تحدياً للبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب القيود المفروضة على ميزانيتها، في سياق تنفيذ "نهج الحماية من خلال التوقعات". ولا تزال البعثة، وفقاً لولايتها، تستعد لدعم الانتخابات من الناحية اللوجستية، ولكن في غياب طلب محدد للقيام بذلك، سيتعين على البعثة قريباً أن تقرر ما إذا كانت ستواصل تلك الأعمال التحضيرية.

وفي وقت لاحق، قدمت منسقة "تأزر النساء من أجل ضحايا العنف الجنسي" جوستين ماسيكا بيهاмба، إحاطة إلى المجلس وصفت فيها تدهور الحالة الأمنية للمرأة، إلى جانب الصعوبات والعقبات المتزايدة التي تحول دون المشاركة في العمل السياسي. وحث المجلس على بذل المزيد من أجل تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار والانتخابات. وأوصت أيضاً المجلس بأن يطلب إلى الحكومة احترام الحيز المدني والسياسي، واتفق رأس السنة الميلادية، وسيادة القانون. وطلبت أن تستعيد البعثة قواعدها في المناطق الهشة والمعرضة للخطر بشكل خاص وأن تدعم الانتخابات وأن يقوم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بزيارات ميدانية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

ووصف الممثل الدائم للكويت، منصور العتيبي، الذي يرأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، أنشطة اللجنة خلال عام ٢٠١٨، بما في ذلك قرار إضافة المزيد من الأسماء إلى قائمة العقوبات. وقال إن اللجنة اجتمعت مع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بشأن تقريره النهائي وتوصياته. وعملت اللجنة أيضاً بشكل وثيق مع المسؤول الأقدم وخبرائه التقنيين الذين يدعمون الحكومة في التحقيق في جريمة قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء في آذار/مارس ٢٠١٧، هما زائدة كاتالان ومايكل شارب.

وقدم الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، غاتا مافيتا ولوفوتا، وصفاً للأعمال التحضيرية للانتخابات وغيرها من التدابير التي يجري اتخاذها لتعزيز السلام والأمن في البلد. وشدد على أن السيادة الوطنية هي الأساس للتحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر.

وأكد أعضاء المجلس من جديد البيان المشترك الصادر في ١٩ تموز/يوليه عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشددوا على ضرورة احترام جميع الأطراف للدستور وعلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة. وحث أعضاء مجلس الأمن الحكومة على بذل المزيد من العمل للسماح بالممارسة الكاملة للحق في التظاهر وحرية التعبير. وفي هذا الصدد، حث الأعضاء على التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة. ويلزم تشجيع المرأة على المشاركة في صنع القرار وفي

الانتخابات. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار العنف في البلد وإزاء تردي الحالة الإنسانية. وأعربوا عن اهتمامهم بإجراء زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكرروا أيضا تأييدهم لاستمرار البعثة في تقديم المساعدة الانتخابية. وأخيرا، شددوا على أن السعي إلى المساءلة عن جرمي قتل زايدة كاتالان ومايكل شارب سيستمر.

## لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

في ٣٠ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وقدم رئيس اللجنة، خيرت عمروف، إحاطة إلى المجلس عن الأنشطة الأخيرة، بما في ذلك زيارته للمنطقة في أيار/مايو. وأشار إلى أن المحاورين وصفوا الأثر المزعزع للاستقرار في المنطقة من جراء الحرب الدائرة في اليمن وحذروا من انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قبل الأوان. وتكلم ممثلا الصومال وإريتريا بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت. ورحب أعضاء المجلس بزيارة الرئيس للمنطقة. ورحبوا أيضا باستمرار التزام الصومال بالإصلاحات السياسية والأمنية، وبتحسين إدارة الأسلحة والذخائر. وأثنوا كذلك على التوقيع التاريخي على الإعلان المشترك للسلام والصدقة من جانب إريتريا وإثيوبيا في ٩ تموز/يوليه، وكذلك على الإعلان أن الصومال وإريتريا سيعملان معا من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وأعادوا تأكيد استعدادهم لدعم المنطقة في تلك الجهود.

## الصومال

في ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الذي مدد فيه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، وأكد من جديد أن إحدى المهام ذات الأولوية للبعثة هي الحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال عمليات هجومية محددة الأهداف، ودعم قوات الأمن الصومالية خلال العملية السياسية الجارية. وقرر المجلس، بموجب أحكام القرار، خفض مستويات القوات إلى ٦٢٦ ٢٠ فردا بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، وطلب إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إجراء تقييم مشترك للتأهب العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي، يتم إنجازه بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر. ورحب المجلس باعترام الأمين العام إجراء تقييم تقني لبعثة الاتحاد الأفريقي بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ لاستعراض إعادة تشكيلها، بما في ذلك تنفيذ تخفيضات القوات.

## أوروبا

### قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

في ١٢ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاص للأمين العام في قبرص ورئيسة قوة الأمم المتحدة، إليزابيث سبيهار.

وفي ١٧ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن مسألة قبرص، واستمع إلى إحاطة قدمتها السيدة سيبهار في إطار دورها المزدوج بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة وبوصفها نائبة المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص. وعرضت الممثلة الخاصة أحدث تقرير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2018/676)، وذكرت أن الحالة على طول الخط الأخضر ظلت مستقرة نسبياً طوال الفترة. وأبلغت المجلس أيضاً بتعيين الأمين العام لجين هول لوت لإجراء مشاورات مع الطرفين. وكرر أعضاء المجلس تأكيد التزامهم بدعم كلا الجانبين في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى تسوية، وشددوا في الوقت نفسه على ضرورة وضع عملية أكثر شمولاً وتدابير لبناء الثقة.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٣٠ (٢٠١٨) الذي مدد بموجبه ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

## آسيا

### أفغانستان

في ٢٣ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن الحالة في أفغانستان (S/PRST/2018/15).

### ميانمار

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في ميانمار. واستمع أعضاء مجلس الأمن، لأول مرة، إلى إحاطة قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، كريستين شرنر بورغتر. وأعربوا عن تأييدهم القوي لها ولعملها في معالجة الأزمة وتعميق الشراكة بين ميانمار والأمم المتحدة. كما استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من المفوض السامي المساعد لشؤون الحماية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فولكر تورك، ومن رئيسة شعبة الاتصال والتنسيق بالمكتب القطري التابع للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلير فان دير فارين. وعرضت مقدمتا الإحاطتين لمحة شاملة عن الحالة الراهنة، بما في ذلك وصول الأمم المتحدة إلى المحتاجين.

وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة إحراز تقدم في تيسير تنفيذ مذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن مذكرات التفاهم والترتيبات بين بنغلاديش وميانمار. وواصلوا التشديد على أهمية إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ولاحظوا قرار حكومة ميانمار بإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في ٣١ أيار/مايو. كما شددوا على ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً من طائفة الروهينغا إلى ديارهم في ولاية راخين، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## الأمريكتان

### كولومبيا

في ٢٦ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن البعثة السياسية الخاصة في كولومبيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة

الأمم المتحدة في كولومبيا، جان أرنو. وشدد الممثل الخاص في إحاطته على التطورات الإيجابية، بما فيها الانتخابات الرئاسية وافتتاح كونغرس جديد يضم أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي التي جرى تسريحها والجلسات الأولى للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء الاعتداءات التي وقعت عقب الانتخابات على نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وأثنى على "ميثاق نبذ العنف" الذي وقعه الرئيس المنتهية ولايته، خوان مانويل سانتوس، والرئيس المنتخب وآخرون ويعكس السخط الوطني على عمليات القتل.

واستشرافا للمستقبل، أعرب الممثل الخاص عن تطلعه إلى التوصل إلى توافق مماثل في الآراء حول التحدي الأساسي الذي يعترض توطيد السلام، وهو التصدي للفقر والعنف والاقتصادات غير القانونية في مناطق النزاع. وفي هذا الصدد، دعا إلى الحوار والتعاون بين الحكومة الجديدة والسلطات المحلية والمنظمات الاجتماعية والمجتمع المدني.

وشجع أعضاء المجلس بالإجماع على إحراز مزيد من التقدم، وسلط كثيرون الضوء على كولومبيا بوصفها نموذجا لحل النزاعات الأخرى. وفي الوقت نفسه، كرروا الإعراب عن الشواغل بشأن الهجمات المميتة، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ودعوا إلى بذل مزيد من الجهود لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأسرهم.

وفي وقت لاحق، تكلم نائب رئيس كولومبيا، أوسكار نارانجو بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، فأعلن أن الحكومة و ٥٠ مليون كولومبي يودون توجيه الشكر للمجلس على دعمه الثابت للسلام بعد ٥٣ عاما من العنف الذي راح ضحيته ٢٥٠.٠٠٠ شخص. وذكر أيضا أن السلاح قد وضع وأن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أصبحت حزبا سياسيا له مقاعد في الكونغرس، وأنه يلزم مضاعفة الجهود لضمان خفض العنف.

## المسائل المواضيعية

### الأطفال والنزاع المسلح

في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن الأطفال والنزاع المسلح، بعنوان "حماية الأطفال اليوم تمنع نشوب النزاعات غدا"، ترأسها رئيس وزراء السويد. وفي البداية، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي قدمت مشروعه السويد و ٩٨ دولة أخرى.

واستمع المجلس إلى إحاطات قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، هنريتا فور، ومثله عن منظمة المجتمع المدني الكولومبية "غروبو دي خوفينيس كونسولتوريس" (مجموعة الاستشاريين الشباب)، جيني لوندونيو.

وشددت الممثلة الخاصة على أن عمليتي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج يجب أن تكونا في صميم جميع الجهود الرامية إلى التعامل مع الأطفال الذين سبق أن جندتهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة أو ارتبطوا بها. وأعلنت في معرض تشديدها على أهمية خطط العمل التي اعتمدها مختلف الحكومات

والجماعات المسلحة - بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ومالي ونيجيريا - أنه "يجب علينا أن نبني على ذلك التقدم من أجل الانتقال إلى مرحلة الوقاية".

وحذرت المديرية التنفيذية لليونيسيف من أنه مع تزايد عدد النزاعات وشراستها، ينزلق آلاف الأطفال بعيداً عن شبكات الأمان في جميع أنحاء العالم. ودعت إلى زيادة الإرادة السياسية والموارد لحماية الأطفال، وشددت على ضرورة أن يطالب المجتمع الدولي بعدم التسامح مطلقاً إزاء أي انتهاكات ترتكب ضد الأطفال، وهي انتهاكات تؤجج المظالم التي تذكي النزاعات وتديمها عبر الأجيال.

وذكرت ممثلة منظمة "مجموعة الاستشاريين الشباب" أنها تتحدث باسم العديد من الفتيات والفتيان الذين جندتهم الجماعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وقالت في معرض تذكيرها بأنه انتهى بما الأمر في سن الثالثة عشرة في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إن منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال يجب أن يكون أولوية دولية عليا. وشددت على أن حماية الأطفال ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي عملية سلام، وعلى أن الأطفال المجندين - وهم أنفسهم ضحايا الجرائم - ينبغي ألا يعاملوا أبداً كمجرمين. وأشارت إلى أن الأطفال المجندين في جميع أنحاء العالم كثيراً ما ينتهي بهم المطاف في مراكز الاحتجاز، ووصفت القانون المتعلق بضحايا كولومبيا وإمكاناته بأنه نموذج لأفضل الممارسات ينبغي تقاسمه مع البلدان الأخرى.

ورحب عددٌ كبير من المتكلمين الذين يزيد عددهم على ٩٠ متكلماً طوال المناقشة بتركيز القرار على التوجيه الملموس وصلاته بخطة الأمين العام لمنع نشوب النزاعات، وكيف يمكن أن تؤدي حماية الأطفال إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وأشارت الدول الأعضاء إلى التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الموثقة ضد الأطفال البالغ عددها ٢١ ٠٠٠ انتهاك - وهي زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١٦. وسلط بعض الأعضاء الضوء على الاتجاهات المبينة في التقرير، بما في ذلك الزيادات الكبيرة في الإصابات بين الأطفال في العراق وميانمار، وارتفاع المعدلات الإجمالية للإصابات بين الأطفال في أفغانستان والجمهورية العربية السورية واليمن، والهجمات على المدارس والمستشفيات في منطقة كاساي بجمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار اختطاف الأطفال من جانب حركة الشباب في الصومال وتنظيم بوكو حرام في نيجيريا.

### صون السلام والأمن الدوليين: المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ

في ١١ تموز/يوليه، أجرى المجلس مناقشة بشأن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، برئاسة وزير خارجية السويد. ويرد موجز للمناقشة أعده الرئيس في الوثيقة S/2018/749.